سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

الأستاذة : بن بوعزيز آسية

جامعة باتنة .

الملخص

أصبحت قضايا الهجرة في اغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب و المهاجرين ،حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين و تحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا ،و قد ركز الاهتمام من قبلها بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية باليات اقل ما يقال عنها أمنية ، بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شانها تهديد اقتصادياتها ، وبذلك فقد أصبح الإتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة ، تجارة المخدرات ،التطرف الديني والعرقي،ما يؤدي إلى انتشار حالات أللاستقرار والأمن والتوترات .

Les questions d'immigration sont devenues dans la plupart des pays de la Communauté européenne sont classés comme les problèmes les plus importants de la sécurité, notamment dans la perspective de la Où il est devenu ،relation possible entre le terrorisme et les immigrants les possibilités contenaient la présence de membres de groupes terroristes, planant entre les immigrants et les soupçons sur les musulmans de l'Afrique, et a attiré l'attention par son principalement sur la nécessité d'arrêter l'afflux d'immigrés clandestins sur les côtes européennes mécanique légèrement la sécurité, Pour faire face à ce phénomène, qui menace leur économie, et donc il est devenu l'Union européenne se penche sur le phénomène du flux d'immigrants clandestins de la rive sud au nord de la mer Méditerranée comme la source de tous les risques et constituent une menace pour la sécurité européenne et c'est ce qui mène à la prolifération et à l'aggravation d'autres phénomènes, tels que: la crime organisé, Le trafic de drogue , l'extrémisme religieux et ethnique, ce qui conduit à la propagation des tensions d'instabilité et de sécurité.

الكلمات المفتاحية

الهجرة غير الشرعية _ الجريمة المنظمة _ الاتحاد الأوروبي .

مقـــدمـــــة

قد تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، من الشمال الإفريقي، بوابة الجنوب الفقير، إلي أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت في حاجة ملحة إلي الأيدي العاملة المهاجرة لإعادة أعمارها بعد الحرب العالمية الثانية ، بل أصبحت هاجسا يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا ونظرا للنواحي والاعتبارات السابقة، بدأ اهتمام حكومات دول الاتحاد الأوروبي بمشكلة الهجرة غير الشرعية، في محاولة لوضع حلول لها، وذلك بالتعاون وبالاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط ، غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلي شواطئ أوروبا، بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية.

ومن هنا يثور التساؤل حول ما إذا كانت المقاربة الأمنية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي تعد الحل الأنجع لهذه المعضلة أم لا، وبعبارة أخرى ما هي أهم الآليات التي كرسها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية من دول الشمال الإفريقي؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية انتهجنا الدراسة التالية :

المبحث الأول: دوافع الاتحاد الأوروبي في تبني آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية

تتعدد و تختلف تهديدات الهجرة غير الشرعية على المجتمعات و الدول الأوروبية المستقبلة وهذا ما جعلها ظاهرة خطيرة خاصة في العشرية المعاصرة ، و هذا في الأساس راجع إلى تزايد تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن الأوروبي خاصة بعد الثورات العربية في كل من تونس ، ليبيا ، مصر ، و سوريا التي أدت إلى نزوح كم هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم ، و سعيهم لتحقيق أمنهم ما أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الأمن حيث أنه في حين أن هؤلاء الأفراد يسعون جاهدين في تحقيق أمنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم.

وعلى هذا الأساس اختلفت التهديدات التي مثلتها الهجرة غير الشرعية و لازالت تمثلها للقارة الأوروبية و ذلك على أساس ارتباطها بالعديد من لمتغيرات و الحقبات الزمنية .

وشكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرج خطير في تزايد الهجرة الغير شرعية، وأثرها السلبي على الأمن الأوروبي لذالك وجدت الدوافع التي شجعت تبني فكرة مكافحة الهجرة الغير شرعية وهذه العوامل.

المطلب الأول:الاهتمام الأوروبي بظاهرة الهجرة غير الشرعية

لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظرا لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، ولكن فيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل مخاطر كبيرة مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها لما يشكله تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها وتجسد ذالك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وترسخ بشكل كبير عقد الثورات العربية وما سببته من مشاكل سياسية كبيرة وكثرة اللاجئين في كل الدول العربية والأوروبية فرار من رحى الحروب الدائرة في الدول العربية .

الفرع الأول : مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية في أوروبا

إن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلي دول أوروبا يعود إلي الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي، وحيث كانت أوروبا بحاجة إلي الأيدي العاملة، فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلي أراضيها. ولكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية، نسبيا، بالاكتفاء من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبني إجراءات قانونية تهدف إلي الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنجن" التي دخلت حيز التطبيق، بدءا من يونيو 1985، الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا، والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة علي هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول[1].

غير أنه عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخري بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.

ومنذ عام 1995، أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلي نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلي تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة.

وكان لهذه الإجراءات تأثير سلبي أدي إلي زيادة حركة الهجرة غير الشرعية إلي القارة الأوروبية بشكل كبير، وذلك عبر وجهات أساسية مثل البوابة الشرقية المتمثلة في بولندا وروسيا وأوكرانيا، وبوابة البلقان، وصولا إلي الخيار المفضل لدي العديد من الأفارقة، والمتمثل في البوابة الإسبانية – المغربية عبر مضيق جبل طارق.

وقد زاد الاهتمام في الدول الأوروبية بموضوع الهجرة غير الشرعية إليها، وموضوع طلبات اللجوء في عام 1999. لكن السعي إلي إيجاد سياسة أوروبية موحدة بين كافة بلدان الاتحاد لم يتضح إلا في قمة سالونيكي التي عقدت في 19 يونيو 2003 . جاء انعقاد هذه القمة في ضوء التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوروبي، بعد التصديق علي الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة، واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية. حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد، من أجل التصدي للهجرة السرية، وتضييق فرص الدخول إلي أوروبا إلا وفق شروط محددة. وقد فشلت القمة في ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين في تقييم موضوع الهجرة، وأهميتها بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية [2].

الفرع الثاني: التنظيم الأوروبي للهجرة غير الشرعية

نظرا لمخاطر الهجرة الغير شرعية نظمت سلطات الاتحاد الأوروبي العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية من أجل إيجاد الحلول للهجرة غير الشرعية وتزايد مخاطرها على دول الاتحاد ومن مجمل هذه الاجتماعات:

- في 2005 عقد مؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تناول موضوع خصوصية دور المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج .
- في 2006 عقد مؤتمر أوروبي – إفريقي لمكافحة الهجرة السرية بالرباط لإقامة شراكة بين الدول لإيجاد الحلول حلو المهاجرين والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة الغير شرعية .

- في 2008 عقد مؤتمر باريس وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء باقتراح من فرنسا لتنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة للأيدي العاملة في دول الاتحاد. وشارك في مؤتمر باريس نحو 80 وفدا، بينها وفود الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و27 دولة إفريقية، وهي الدول الخمس عشرة الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والدول الست الأعضاء في الرابطة الاقتصادية والنقدية في وسط إفريقيا، وأربع دول من أعضاء اتحاد المغرب العربي، وهي ليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس، بدون مشاركة الجزائر، بالإضافة إلي مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009 و 2011 في تنظيم الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة، وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية[3].

المطلب الثاني: دوافع اهتمام الاتحاد الأوروبي بمكافحة الهجرة الغير شرعية.

أجمعت غالبية الدول في الاتحاد الأوروبي على رفض الهجرة غير الشرعية سواء القادمة من جزئها الشرقي أو تلك التي تأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط ، رغم استثناء بعض الحالات التي تسمح فيها نفس هذه الدول بمرور انتقائي للكفاءات و الأدمغة المتميزة ، و نظرا لتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك ظاهرة تثير قلق دول الاتحاد الأوروبي و ذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال و المتمثلة في :

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

يتعرض المهاجرين غير الشرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية و سوء المعاملة و التهميش يؤدي بالأفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة للأوضاع المتردية التي يعيشونها ، أيضا عامل التفريق الموجود داخل دول الإتحاد الأوروبي وراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين و السكان الأوروبيين الأصليين و كذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم أي بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أوروبا الشرقية و نفس الفئة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، خاصة من الدول العربية و الإسلامية منها.[4]

هذا ما أدى إلى بروز العنصرية التي بدأت تتصاعد منذ بداية السبعينات في غرب أوروبا ، حيث أصبح المهاجرون غير الشرعيون بصفة عامة يلامون على كل ما يحدث من مشاكل سواء التعامل بالمخدرات ، الجريمة المنظمة و تفشي ظاهرة التسول.

ونظرا للظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيون ، فقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط ، شمال إفريقيا ، أفغانستان ، شرق أوروبا و أمريكا اللاتينية المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر : روسيا ، تركيا و جنوب البحر المتوسط، وانتشر في المجتمع الأوروبي و أصبحت بذلك تهدد استقراره و أمنه خاصة شبكات التجارة بالبشر و الدعارة و استخدامهم للعمل في سوق الدعارة خاصة من دول شرق أوروبا مثل : دول البلطيق ، روسيا ، أوكرانيا، رومانيا، دول البلقان، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير الرشوة ، الاختلاس ،

و جرائم الاعتداء على الأشخاص ، جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين التي تتشارك مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو التشكيلات الإجرامية.

إضافة إلى تنامي الأحياء العشوائية و تدني الخدمات الضرورية و كذا تدهور البيئة و أيضا مشكلة الهوية الثقافية و تراجع القيم و المبادئ الأصلية للدول الأوروبية و كذا دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبي مثل: التسكع، البطالة و التسول والزواج الصوري والزواج الأبيض وغيرها.

وهذه المشاكل الاجتماعية أثرت سلبا على الجانب الاقتصادي وتسبب كثرة تواجد المهاجرين غير الشرعيين زيادة النفقات خاصة بسبب ملاحقة المهاجرين واحتجازهم وكذا ترحيلهم .

رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة ، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا و خللا في سوق العمل الأوروبية ، باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية ، و ذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل و كذا شروط قاسية للعمل، إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لتفشي اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيين الأصليين[5].

الفرع الثاني: العوامل الأمنية

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا ، وهذا لأخذها بعدا دينيا ، إضافة للبعد الاقتصادي الذي اكتسبته قبل ذلك، وبذلك برز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي ،انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتضاعف مع موجات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وما ينتج عنها من تداعيات ،وبذلك فقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي.

إن اتساع العضوية في الإتحاد الأوروبية واتساع حدوده إلى ما يعرف بأوروبا الشرقية قد زادت من توافد المهاجرين غير الشرعيين الذين يهدفون إلى الاستقرار والعيش ما يزيد من تأثيره عل الأمن الأوروبي الداخلي الذي أصبح معرضا لأي تهديد أو خطر قد يمسه سواء كان ذلك من طرف المسلمين المتطرفين الإرهابيين.

وبذلك فقد أصبح الإتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة ، تجارة المخدرات ،التطرف الديني والعرقي،ما يؤدي إلى انتشار حالات أللاستقرار والأمن والتوترات[6].

وزاد الهاجس الأمني لدول الاتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة بعد الثورات العربية وتدهور الأوضاع الأمنية لهذه الدول نتيجة قربها من الدول الأوروبية وزيادة اللاجئين في كل دول الجوار وتزايد التخوف من الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية هربا من النزاعات والصراعات الدائرة في تلك الدول العربية .

المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

يلاحظ أن اغلب دول الاتحاد الأوروبي مازالت تتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كمسالة أمنية بالدرجة الأولى، و من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم الآليات التي تبنتها الدول الأوروبية في محاولة جادة لمكافحة هذه الظاهرة و ذلك من خلال:

المطلب الأول: الآليات الأمنية

_ أصبحت قضايا الهجرة في اغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية [7] خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب و المهاجرين ،حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين و تحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا[8] ،و قد ركز الاهتمام من قبلها بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية باليات اقل ما يقال عنها أمنية :

الفرع الأول : الهيئات المختصة (تشكيل قوات الاورورفورس–إنشاء وكالة فرونتكس)

- **تشكيل قوات الاورورفورس:**

و هي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا ،بحرا لاعتبارات أمنية و إنسانية ، تقررها القيادة العامة لهذه القوات التي تشكلت عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط :فرنسا ،ايطاليا ،البرتغال ،اسبانيا، تتشكل من قوات برية euro_force و قوات بحرية euro_mar_force مهمتها حماية امن و استقرار الحدود الجنوبية الأوروبية ، و في عام 2002 شكلت أوروبا قوات التدخل السريع the rapid réaction force [9]

- **إنشاء وكالة فرونتكس** [10] : و هي هيئة مستقلة متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون ألعملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود border security تعرف باسم frontex أنشأها الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية ، من ضمن مهامها :

✓ تنسيق التعاون ألعملياتي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.

✓ مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود.

✓ تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية و مراقبتها .

✓ مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني و ألعملياتي على الحدود.

✓ تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.

إذ ركزت الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا و ايطاليا و مالطا ، لكن لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا ، و ذلك نتيجة إلى اختلاف الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر ، و في عام 2009 تأخرت العملية الثانية للوكالة بسبب عدم اتفاق مالطا و ايطاليا حوا مسالة استقبال المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر ، إلا انه في 18 جوان 2009 تم اعتراض مهاجرين في وسط البحر و أهادهم إلى ليبيا .

الفرع الثاني:الإجراءات الأمنية بتشديد الحراسة الأمنية على حدود الأوروبية

اتخذ الاتحاد الأوروبي تعزيزات أمنية مشددة على حدود سواحلها من بينها [11].

ــ بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهزة بالكاميرات ،الصور الحرارية و رادارات للمسافات البعيدة ، و أجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء .

ــ إنشاء اسبانيا مراكز للمراقبة الالكترونية، مجهز بوسائل إشعار ليلي ورادارات كما دعمت هذه المراكز بجهاز مدمج لحراسة المضيق .

ــ مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم ــ شبكة فرس البحر ــلمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية، و هي شبكة سريعة لمراقبة البحر، إذ يسمح بتوزيع المعلومات حول تدفق المهجرين ، و كذا الاتصال بالشرطة في كل بلد .

الفرع الثالث: الآليات بموجب الاتفاقيات الأمنية (اتفاقية الإدخال– الاتفاقيات الأمنية المشتركة)

- **الاتفاقيات اتفاقية الإدخال:**

يسعى الاتحاد الأوروبي ، و في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام و عقد اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير قانونية ، و من اجل ذلك عمل الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين و الدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها[12].

إذ حاولت البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع بلدان جنوب المتوسط و أوروبا الشرقية ، إلا أن بعض الدول رفضت إدخال مواطني دولة ثالثة إلى أراضيها، مما زاد الأمر صعوبة .

- **الاتفاقيات الأمنية المشتركة:**

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي ، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية و أخرى جماعية أهمها :

- **الاتفاقية المبرمة بين ليبيا و ايطاليا** : عقدت بطرابلس 2007 ، و بموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا و ايطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من ايطاليا ، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب و التكوين،والمساعدة الفنية على استخدام و صيانة القطع و تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة و البحث و الإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية [13]،و هناك عدة اتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام 2003 [14] .
- **الاتفاقية المبرمة بين تونس و ايطاليا** :و تقضي أيضا بتزويد ايطاليا تونس بالمعدات و الأجهزة و الزوارق السريعة ، و عقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين [15] .

- **اتفاقية ايطاليا و مصر** :تنص على إعطاء فترة كافية للمعطيات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الايطالي كافة تكاليف عملية إعادة توطين مواطنيها[16].
- **اتفاقية اسبانيا و المغرب** :و هي مذكرة تفاهم وقعت في 2003 للحد من الهجرة غير الشرعة .بموجب هذه الاتفاقية يسمح200 عامل موسمي من المغرب العمل في اسبانيا لمدة تزيد عن 9 أشهر و هي تعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية[17] .
- **اتفاقية اسبانيا و موريتانيا** : و هذا الاتفاق بغية مواجهة مشكلة سفينة عالقة تنقل عدد من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى اسبانيا،و بموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم و التزمت اسبانيا بإقامة مشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم[18] .
- **اتفاقية ايطاليا و الجزائر** :بموجب هذه الاتفاقية ، تم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين و قد تم ترحيل أكثر من مليون شخص و قد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2009_2008[19].

المطلب الثاني :الآليات السياسية .

رغم أهمية الآليات الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ألا أن الآليات السياسية كانت ضرورية للحد من مخاطر الهجرة الغير شرعية وتتمثل هذه الآليات في :

الفرع الأول :حوار 5+5

لقد ظهرت معالم الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر اكتوبر1990، و شاركت فيه كل من فرنسا، جزائر،تونس، ليبيا ،ايطاليا،المغرب و ذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية [20]،و قد انعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر ، و كان من المفروض عقده سنة 1992 ، إلا انه تعطل بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا 1992 [21]،و تجمد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من 1991_2001 لينطلق من جديد خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشرة 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية.

_ ثم عقدت قمة منتدى 5+5 في تونس سنة 2003 ،كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية كذا محاولة الاتفاق على عمل جماعي تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين ، و بالتالي فالعمل مع هذه الدول ضرورة محتمة و ذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور[22]،و يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غيرا لشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجرو بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث أشهر إلى عشرون عاما و بغرامات مالية[23].

الفرع الثاني :بيان الرباط 2006[24]:

في 13_07_2006 طلبت حوالي 60 دولة افريقية و أوروبية مساعد المفوضية العليا شؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا و أوروبا ، و قد صدر بيان يتضمن أسس التعاون و في معالجة المشكلة مع احترام حقوق و كرامة المهاجرين و اللاجئين و توفير الحماية الدولية ، كما دعي البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها .

الفرع الثالث : ميثاق الهجرة و اللجوء

يعتبر هذا الميثاق التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي و للدول الأعضاء من اجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة و اللجوء، حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة و فعالة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة و الفرص الايجابية التي تصاحبها [25] و هكذا تبنت الدول الأوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا في 07_07_2008 .

المطلب الثالث : الآليات الاقتصادية .

تعود أهمية الآليات الاقتصادية للدور الخطير الذي تمثله الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الأوروبي وتتمثل هذه الآليات في :

الفرع الأول : الآليات الأوروبية للجوار و الشراكة

تعد هذه الآلية أداة تمويل لسياسة الجوار الأوروبية ،حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية ،وتعد أداة التعاون و يديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية و الذي يتم من خلاله تجسيد القرارات السياسية و ترجمتها على ارض الواقع [26]، فهذه الآلية ضمنت تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطة ،و كذا حلت محل آلية المساعدة التقنية لفائدة البلدان المستقلة في وسط و شرق أوروبا .

أهـــدافها[27]:

- ✓ دعم التحول الديمقراطي و تشجيع حقوق الإنسان .
- ✓ تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق و تشجيع التنمية المستدامة .
- ✓ تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني:التعاون من اجل التنمية.

إن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية ،أو على الأقل التقليل منها اعتماد على التنمية باعتبارها العامل المساعد في توفير مناصب الشغل و إزالة

الفوارق في المعيشة بينها و بين الدول المستقبلة مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة ، و تتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية و تشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية و كذا تحرير المبادلات التجارية[28].

خـــاتمة

أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن الأوروبي من خلال اعتبارها تهديدا له فالدول الأوروبية أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين ، فموضوع الأمن كان و لايزال الموضوع الذي يدرج كل مرة ضمن السياسة العليا لكل دولة منها دول الاتحاد الأوروبي التي تسعى و لفترة طويلة لتحقيقه من خلال مكافحة التهديدات التي تواجها بوضع العديد من الاستراتيجيات و الآليات الأمنية و السياسية و الاقتصادية التي سعت خلالها إلى المحافظة على أمنها ، ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة تم التوصل إلى جملة من النتائج و التوصيات ندرجها فيما يلي :

النتائج :

- ✓ اقتصار معظم الاتفاقيات على الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط ،و لم تنتقل إلى كل دول الاتحاد الأوروبي ، فمثلا مالطا التي رفضت إنقاذ المهاجرين في البحر ، و لا تسمح للسفن الحاملة للمهاجرين الذين تم إنقاذهم الدخول إلى مرافئها .
- ✓ الدعم المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود ، بتقديم وسائل و معدات مادية معتبرة ، كالطائرات المروحية ، و أجهزة الرادار الساحلية الزوارق السريعة التي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية
- ✓ إن غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم علي الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخري، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فقد رأينا أن هناك اتفاقات ثنائية بين دول مثل إيطاليا وليبيا، وأخري بين الاتحاد الأوروبي ككل ومصر والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة علي الحدود، والدعم المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز، فالاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالا طائلة ولكن في الطريق الخطأ.

التوصيات:

- ✓ تسهيل تنقل الأشخاص من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرات ،سيسمح التنقل الأفضل للأشخاص بتقليص الهجرة غير الشرعية ، و من ثم الحد من دور شبكات الاتجار بالأفراد
- ✓ عقد اتفاقيات متعددة الأطراف بشان تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وعدم الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية فقط، بين دول الاتحاد الأوروبي و حتى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.
- ✓ تكثيف الجهود الدولية داخليا و خارجيا من اجل القضاء الفعلي على الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.

الهوامش :

---

[11] – نادية ليتيم وفتيحة ليتيم –البعد الامني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا مقال منشور بموقع الاهرام الرقمي http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12 تاريخ الزيارة2014/01/17

[2] – نادية ليتيم وفتيحة ليتيم –مرجع سابق ص 02.

[3] – نادية ليتيم وفتيحة ليتيم –مرجع سابق ص04 .

[4] – بشرى شيبوط ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الامن الاوروبي مقال منشور على موقع المجلة الافريقية للعلوم السياسية الموقع http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=277:-immmih-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10 تاريخ الزيارة 2014/01/17.

[5] – بشرى شيبوط ، مرجع سابق ، ص06.

[6] – بشرى شيبوط ، مرجع سابق ، ص08.

[7] – جواد الفرخ ، التعاون الثنائي الاوروبي في المجال الامني ، مدونات مكتوب 2010 انظر الموقع : jaouade lfarkh .maktoobblgg.com

[8] – ناجي عبد النور ، الابعاد غير العسكرية للامن المتوسط ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي ، نفس الموقع الالكتروني .

[9] – عبد الوهاب بن خليف _العلاقات الاوروبية المتوسطية_ ،استراتيجية شراكة ام توظيف ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد الخامس ،الجزائر دارالخلدونية للنشر و التوزيع ،جوان 2008، ص 67 .

[10] – نادية ليتيم ، البعد الامني في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مقال منشور على الموقع :www.digitial_ahram.org

[11] – فريجة لدمية ،استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة ، مذكرة ماجستير في السياسة المقارنة، كلية العلوم السياسية ،جامعة بسكرة، 2010، 116ص.

[12] – ليبيا و ايطاليا توقعان اتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، شبكة الاعلام العربية ،2007 انظر الموقع : www.moheet.com

[13] – اميرة نصير ،الهجرة غير الشرعية و معاناة الامل و الموت ، اخبار مصر ، 2007 انظر الموقع: .www.egynews.net

[14] – الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس ، الجزيرة نت ،2005. انظر الموقع : www.aljazeera.net

[15] – فريجة لدمية ، المرجع السابق ، ص 120 .

[16] – المنذر الرزقي : من التقارب المتوسطي الى الحوار 5+5 ، مجلة البرلمان العربي ، العدد 102 ، سبتمبر 2007 . انظر الموقع : www.arab_ipu.org

[17] – ساسي جمال ، مصادر التهديد الجديدة للامن في المتوسط ، الملتقى الدولي الجزائر و الامن في المتوسط _ واقع و افاق _، قسنطينة،جامعة منتوري ،2008، ص 159.

[18] – ساسي جمال ،المرجع نفسه ، ص 159 .

[19] – عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، الرياض ، بمركز الدراسات و البحوث ،2008، ص 49 .

[20] – عزت حمد الشيشني ،المعاهدات و الصكوك في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ،الرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية،2010، ص 151 _152 .

[21] – اذاعة هولندا العالمية ، اوروبا تتبنى اتفاقية جديدة حول الهجرة اليها انظر الموقع

www.rnw.nl/arabic/article/777 :

[22] – الالية الاوروبية للجوار و الشراكة www.empi_info. Eu/main.php

[23] – فريجة لدمية ، المرجع السابق ،ص 126

[24] – عزت حمد التيشيني،مكافحة الهجرة غير الشرعية ،الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2010 ،ص 145 .

[25] – عزت التشيني ،المرجع نفسه ،ص155.

[26] – عزت التشيني ،المرجع نفسه ،ص155.

[27] – عزت التشيني ،المرجع نفسه ،ص155.

[28] – جاسم محمد زكريا ،امن المتوسط بين المفهوم الاوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الاوسط الكبير و الشراكة الاورومتوسطية ، الملتقى الدولي ،الجزائر و الامن في المتوسط ، المرجع السابق ، ص 129 .

قائمـــــــــــة المراجع :

قائمة الكتب /

1_ جاسم محمد زكريا ،امن المتوسط بين المفهوم الاوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الاوسط الكبير و الشراكة الاورومتوسطية ، الملتقى الدولي ،الجزائر و الامن في المتوسط .

2_ عبد الوهاب بن خليف _العلاقات الاوروبية المتوسطية_ ،استراتيجية شراكة ام توظيف ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد الخامس ،الجزائر دارالخلدونية للنشر و التوزيع ،جوان 2008.

3_ عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، الرياض ، بمركز الدراسات و البحوث ،2008

4_ عزت حمد الشيشني ،المعاهدات و الصكوك في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ،الرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية،2010 .

5_عزت حمد التيشيني،مكافحة الهجرة غير الشرعية ،الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2010 ،ص 145 .

6_ ساسي جمال ، مصادر التهديد الجديدة للامن في المتوسط ، الملتقى الدولي الجزائر و الامن في المتوسط _ واقع و افاق _، قسنطينة،جامعة منتوري ،2008 .

المذكرات و الرسائل الجامعية /

7_فريجة لدمية ،استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة ، مذكرة ماجستير في السياسة المقارنة، كلية العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2010

المواقع الالكترونية

8_اميرة نصير ،الهجرة غير الشرعية و معاناة الامل و الموت ، اخبار مصر ، 2007

انظر الموقع :.www.egynews.net

9_اذاعة هولندا العالمية ، اوروبا تتبنى اتفاقية جديدة حول الهجرة اليها انظر الموقع : www.rnw.nl/arabic/article/777

10_الالية الاوروبية للجوار و الشراكة www.empi_info. Eu/main.php

11_المنذر الرزقي : من التقارب المتوسطي الى الحوار 5+5 ، مجلة البرلمان العربي ، العدد 102 ، سبتمبر 2007 . انظر الموقع : www.arab_ipu.org

12_الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس ، الجزيرة نت ،2005 .انظر الموقع : www.aljazeera.net

13_بشرى شيبوط ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الامن الاوروبي مقال منشور على موقع المجلة الافريقية للعلوم السياسية الموقع immmih-"&http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=277:- &catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10 تاريخ الزيارة 2014/01/17.

14_جواد الفرخ ، التعاون الثنائي الاوروبي في المجال الامني ، مدونات مكتوب 2010 انظر الموقع : jaouade lfarkh .maktoobblgg.com

15_ناجي عبد النور ، الابعاد غير العسكرية للامن المتوسط ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي ، نفس الموقع الالكتروني .

16_نادية ليتيم وفتيحة ليتيم –البعد الامني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا مقال منشور بموقع الاهرام الرقمي http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12 تاريخ الزيارة2014/01/17

17_ليبيا و ايطاليا توقعان اتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، شبكة الاعلام العربية ،2007 انظر الموقع : www.moheet.com